# فاعلية الجودة في التعليم العالي بالوطن العربي

الدكتورة نسمة مسعودان

جامعة باجي مختار عنابة . الجزائر

**الملخص:**

يزخر أرشيف المكتبة الإدارية بعامة و الجودة الشاملة بخاصة على المستويين العالمي والعربي بالعديد من المساهمات المعرفية الجادة التي وفرت إطارا شاملا وفعالا لتحليل و تقييم جوانب عدة من حالة المنظمات ضمن ما يصطلح عليه "إدارة الجودة الشاملة" الذي يساعد إدارات المنظمات لتقييم أداء الجوانب ذات الأهمية في تلك المنظمات.

وفيما يتعلق بجهود البحث العلمي فانه مما لاشك فيه أن نظام العلم " system science "" أصبح أكثر تعقيدا وأكثر حاجة لجهود الباحثين على مدى العقود الماضية.بخاصة في ظل التأثير المتزايد للصناعة والحكومة والمجتمع ككل.، وانعكس هذا التطور على النظم المعتمدة في إعداد البحوث وتقييمها، سواء تعلق الأمر ب الباحث الفرد أو المجموعات البحثية والمشاريع البحثية، وأيضا النظام ككل. لقد زادت أهمية تقييم الأداء في مختلف مناحي الحياة والبحث العلمي ليست استثناء ، سواء في الوطن العربي أو في بلدان العالم الأخرى.وهذا ينطبق على النظام ككل ، وخصوصا الأساليب التي يتم استخدامها للتأثير فيه ، كما ينطبق على التعليم العالي الفردي والمؤسسات البحثية. ومن ثم ليس من المستغرب أنه عندما ينظر المرء إلى مسألة التقييم وضمان الجودة يواجه مباشرة السؤال ما إذا كان هذا النظام جيدا بما فيه الكفاية، وإذا كانت عملية إعداد البحوث وإجراء التقييم لها يتم بشكل كفء وفاعل كما يجب أن يكون .

وتمثل هذه الأسئلة الاثارات البحثية الأساسية لهذه الدراسة ، وتأتي هذه الدراسة بوصفها محاول لتوفير فكرة سليمة عن طبيعة نظام البحث العلمي المعتمد حاليا في الوطن العربي لضمان جودة البحوث العلمية، إذ حللت الدراسة الطريقة التي يتم إعداد البحوث العلمية والأكاديمية وتقييمها في الوطن العربي ، مستندة في عملها جزئيا على دراسة الأطر المفاهيمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وجزئيا على التجربة الشخصية الخاصة للباحث الى جانب المسح الذي تم إجراؤه وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن نظام البحث العلمي الحالي يعاني من العديد من نقاط الضعف في بعديه الرئيسين وهما إعداد البحث العلمي وتقييمه من أهمها الخلل الكبير في سياسات التعليم العالي ، زيادة درجة تعقيد ضمان الجودة – ، إساءة تفسير طبيعة العلاقة المركبة بين منظومة البحث العلمي وعملية صنع القرار السياسي، –الدور المثبط للقطاع الخاص، ووجود الكثير من التقييمات غير الموحدة والمتداخلة جزئيا.وضعف المرونة اللازمة للحكم على نوعية مختلفة من التخصصات و التطورات الحاصلة فيها في إطار تجسيد الأنصاف والعدالة و .توصي الدراسة بإعتماد مجموعة من التدابير الضرورية لتحسين نظام التقييم منها.

**Abstract**:

The science system has become much more complex and more demanding for researchers over the past decades. There has been an increasing contextual influence, from government, industry and society at large. This development has consequences for evaluation systems, not those regarding the individual researcher or groups and projects, but also concerning the system as a whole. We issued this research after analyzing the state of the art of the evaluation of scientific research.

The Study came to the conclusion that the current régime of evaluations in the Jordan, but also in other Arab countries, is perceived by many as too complex and too burdensome. Moreover, most systems lack the flexibility necessary to judge the quality of the variety of disciplines and their dynamic development in multi-,inter-, and transdisciplinary endeavors. With regard to the current system, the study recommends that there are two pivotal issues that need improvement.

– Simplification of procedures, both in requirements and in sheer number .There are too many, non standardised and partly overlapping evaluations. On top of that, there is a lack of mutual attunement.

-Fairness. The system should be able to do justice to the variety of disciplines and developments in research; and it should reflect the differences in research practices. At the end of this study, we suggests a strategy to improve the current national evaluation system in the Arab countries, the so-called New Scientific Research Quality Assurance System (NSR-QAS). The study proposes a concise list of suggestions that together should be appropriate to meet the two major concerns mentioned above, the study advises a minimum number of indicator sand / or a maximum amount of text, in order not to overburden the research group or the evaluation committee. The study hopes that the suggestions made in this research will be taken into account when designing the New Scientific Research Quality Assurance System.

**مشكلة الدراسة :**

اتضح للباحثة من خلال قراءاته للكتابات في هذه الموضوع وأيضا تجربته الشخصية إلى جانب استطلاع آراء الكثير من الزملاء الباحثين أن واقع البحث العلمي في صورته الإجمالية بالوطن العربي(مع عدم إنكار بعض الحالات الرائعة) يعد واقعا مريرا ومأساويا بحيث يتعذر بأي حال من الأحوال تصوره إلا من خلال الوصف الذي أورده [1] لهذا الواقع في الجزائر (والذي يعد أنموذجا قابلا للتعميم ولكن بدرجات متفاوتة نسبيا في الوطن العربي)مشيرا إلى أن " الجامعة الجزائرية لم تعرف بعد طريقها إلى البحث العلمي فهي تائهة حائرة تبحث عن ذاتها لكن دون جدوى. فا لبحث عندنا لم يعرف سياسة واضحة هادفة مخططة ومنظمة يقودها ويطبقها أناس مخلصون واعون كل الوعي بمسؤولياتهم ، ولهذا بقي البحث العلمي في الجزائر مجرد أغنية يلحنها الانتهازيون وتغنيها الأبواق المأجورة. فوقوف العديد من المشاكل والعراقيل المفتعلة والبيروقراطية المتعفنة في وجهه وطريقه وما ترتبت عنه من ضعف إرادة البحث عند الطلبة وإهمال الأساتذة المؤطرين، جعلت منه ميدانا مجردا من كل معانيه ليصل في الأخير إلى درجة التجمد". من هنا وعلى الرغم مما تزخر به المكتبة الإدارية – وخاصة الأجنبية منها– من الكتب والدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوعي إدارة الجودة الشاملة وجودة مؤسسات التعليم العالي من زوايا ومنطلقات مختلفة ركزت معظمها على استنتاجات ومفاهيم جوهرية كأهمية كل من الالتزام بمنهجية البحث العلمي ونظم التقييم وفاعلية آليات ضمان الجودة بهدف الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة (وزارة التعليم العالي والجامعات والمؤسسات المانحة) والباحثين لتحقيق الهدف الخاص بضمان جودة البحوث العلمية، إلا أن الدراسات في البيئة العربية _وحسب اطلاع الباحثة– لم تتناول هذا الموضوع الحيوي من جميع أبعاده وبالعمق الملائم، تأسيسا تبرز الحاجة إلى دراسة مستوى جودة البحوث العلمية المنجزة في الوطن العربي وتحليل النظام المعتمد حاليا في إعداد هذه البحوث وتقييمها وما يعكسه من بيئة وغيرها من العوامل المنظمية ذات العلاقة.

بناء على ما تقدم و لغرض دراسة مشكلة الدراسة و تحقيق أهدافها وتجسيد أهميتها فقد تم أثارة التساؤلات البحثية التالية ليصار لاحقا إلى مناقشتها وتحليلها ومن ثم الوصول إلى النتائج و صياغة الاستنتاجات و التوصيات التي تتمخض عنها وكما يلي:

- لماذا تتعدد أبعاد ضمان جودة البحث العلمي؟.
- كيف يمكن تجسيد أهمية ضمان جودة البحوث العلمية ؟.
- ما هي أهم المشكلات التي تسهم في تدني جودة البحوث العلمية في الوطن العربي؟.
- ما هو الأسلوب المعتمد في تقييم البحوث العلمية في إطار منظومة البحث العلمي العربية؟.
- هل يمكن إعداد إستراتيجية سليمة وملائمة من واقع النتاج الفكري الميداني والأكاديمي لضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي ؟

**أهداف الدراسة :**تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

– السعي لتقديم إطار مفاهيمي يمثل رؤية جديدة وموضوعية لضمان جودة البحوث العلمية ، من خلال توضيح الأبعاد المختلفة لضمان جودة البحوث العلمية.

– تشخيص أهم المشكلات التي تؤثر سلبا على ضمان جودة البحوث العلمية في الوطن العربي.

– بيان أهمية دراسة منظومة البحث العلمي من منظور شمولي.

–عرض موجز لتجارب الدول المتقدمة في اعتماد منظومات البحوث العلمية.

–دراسة وتحليل أسلوب التقييم المعتمد لجودة البحوث العلمية في منظومة البحث العلمي في الوطن العربي.

– صياغة إطار عام لإستراتيجية مقترحة لتعزيز ضمان جودة البحوث العلمية في الوطن العربي.

**أهمية الدراسة:**

أتي هذه الدراسة كمحاولة لوضع اللبنات الأساسية لدراسة وتحليل بعض الجوانب التي لم تنل قسطها من الاهتمام في الدراسات السابقة العربية بخاصة ، سعيا لتحقيق إضافات نوعية إلى ما وصل إليه الإنتاج الفكري الأكاديمي و الميداني من كتب ومراجع ودراسات سابقة في مجال ضمان جودة البحوث العملية ، من خلال تحليل نظام إعداد البحوث العلمية وتقييمها المعتمد حاليا ومن ثم تقديم المقترحات الملائمة للشروع بإعادة هيكلة منظومة البحث العلمي في إطار أنموذج شامل لإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. من هنا تتجسد أهمية هذه الدراسة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المذكورة في أعلاه فضلا عن الجوانب التالية:

تعد الدراسة الميدانية الأولى ( على حد اطلاع الباحثة) التي تتناول ضمان جودة البحوث العلمية في بيئة المؤسسات الأكاديمية العربية من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وبيان أهميتها.كما أنها تعد المحاولة الأولى )على حد اطلاع الباحث) للوصول إلى نقاط الخلل التي تنتاب النظام الحالي لإعداد البحوث العلمية وتقييمها في إطار موضوعي شامل.

تحقيق إدراك وفهم أعمق مستمد من واقع الأدلة الميدانية فيما يتعلق بعيوب النظام الحالي المعتمد في إعداد البحوث وتقييمها وصولا إلى تشخيص نقاط الضعف فيها ومن ثم إمكانية معالجتها عند صياغة الإستراتيجية المقترحة.

تقديم إطار نظري لموضوع ضمان جودة البحوث العلمية يكون منشأها كلا من إشكاليات إعداد البحوث العلمية وتناقضات تطبيق إجراءات تقييم هذه البحوث العلمية أو سوء تصرف الإدارة والسياسات المتبعة من قبلها، و أيضا يتكامل مع الأطر و الأدوات المعتمدة في تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.إتاحة الفرصة أمام الزملاء الباحثين و مدراء شركات الأعمال و الجهات ذات العلاقة بمنظومة البحث العلمي للتحقق من النتائج الميدانية للدراسة ومقارنتها مع الواقع السائد في البيئات الأخرى على نحو يسهم في تحقيق فهم وتفسير أفضل لهذه المشكلة و من ثم تسهيل عملية رسم السياسات و صياغة الآليات و النظم الكفيلة لتقليل المخاطر الناجمة عنها و التي طالما دفع الكثير من المهتمين و ذوي المصلحة وبخاصة الباحثين أثمانا باهظة لها نتيجة أما

للجهل بأهميتها، أو لتبني وتعميم صيغ جاهزة لا يمكن أن تتوافق مع واقع وآليات التقييم السليم للبحث العلمي في البيئات المتباينة.الأبعاد المختلفة للجودة.يتمثل الهدف العام لضمان الجودة والتقييم في تمكين " منظومة البحث العلمي " Scientific System Research من العمل بشكل فاعل في ضوء الأهداف العلمية والاجتماعية، فالبحوث يجب أن لا تكون ذات جودة علمية عالية فحسب، بل وأيضا ذات أقصى فائدة وأهمية اجتماعية. ويجب التذكير هنا إلى أن "منظومة البحث العلمي" يفترض أن تضم عددا كبيرا من الجهات الفاعلة ذات الاحتياجات المختلفة والتي لا تسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها. فالمنظمات الحكومية ، على سبيل المثال ، تطلب عادة المعلومات التي تسهل لها عملية صنع القرارات على المستوى الوطني في مجالات التمويل ، تحديد الأولويات وإعادة تخصيص الموارد المتاحة. و الباحثون أنفسهم يريدون أن يعرفوا كيف ينجزون ومستوى جهدهم البحثي بالمقارنة مع انجازات ومستويات جهود الباحثين الآخرين "المنافسين" (بما في ذلك على الصعيد الدولي). بينما ينصب اهتمام المسؤولين المحليين حول ما إذا كانت مؤسستهم البحثية حققت أهدافها، وما إذا كانت بعض الموضوعات البحثية تحقق نتائج أفضل من غيرها. أما الداعمون الخارجيون" External sponsors" فإنهم يبدون اهتماما حول ما إذا كانت الأهداف التي قدموا الدعم المالي لأجلها تم بلوغها فعليا. وبناء عليه فان تقييم جودة البحوث العلمية نادرا ما يمثل مسألة أحادية البعد ، بل على العكس من ذلك فانه دائما يمثل تقييما متعدد الغاية أو متعدد المعايير وبالمحصلة فان جودة البحوث العلمية تنطوي على الكثير من الأبعاد المختلفة. ومن المؤكد أن كل شيء سيكون في غاية البساطة فيما إذا كانت جميع هذه الأبعاد المختلفة في نهاية المطاف متزامنة، ولكن هذا ليس من المرجح جدا حدوثه في منظومة البحث العلمي الأمر الذي يضفي أهمية للموضوع ويوفر المبررات لدراستها.

**أهمية دراسة ضمان جودة البحوث العلمية:** مما لاشك فيه أن أهمية ضمان جودة البحوث العلمية تستمد في جوهرها من أهمية البحوث العلمية ذاتها، إذ لا يمكن تصور وجود أمة ولا ديمومتها من دون جهود البحث العلمي، ولا نغالي إذا قلنا بأن الفضل في كل ما وصلت إليه الإنسانية من حضارة وتقدم ورقي يعود إلى البحث العلمي(ولكن بالتأكيد ليس أي بحث علمي، ذلك لان البحث العلمي ليس اختصاص من بين الاختصاصات وليس فرعا من فروع العلم بل انه ميدان متفرد في شكله ومضمونه وطبيعته يشمل جميع مناحي الحياة. ومن وجهة نظرنا فان البحث العلمي يعد – مع عدم التقليل من أهمية الأهداف الأخرى المحددة للجامعات – ذروة سنام التعليم الجامعي إلى جانب أنه يمثل الهدف المركزي لمراكز ومؤسسات البحث العلمي. تأسيسا يمكن تجسيد أهمية ضمان جودة البحوث العلمية من خلال الجوانب الآتية:

تعد مسألة ضمان جودة البحوث العلمية ضرورة وطنية وقومية أكيدة ولبس كما يتصور البعض"على نحو خاطئ" في أنها تمثل نوعا من الإنفاق الخدمي الذي ليس له مردود مادي ملموس، أو أنها "تحصيل حاصل " للتفاعلات في إطار منظومة البحث العلمي.

تكاملا مع الفقرة أعلاه، فان ضمان جودة البحوث العلمية يشكل الأساس لجميع أنواع التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يحتاجها الوطن العربي، ذلك لارتباط أولويات البحث العلمي بأولويات خطط التنمية ، كما تتأثر بمستوى البحث المطلوب وحجم الموارد المتاحة له. فعندما تمثل البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، على سبيل المثال، أولوية في خطط التنمية فان البحوث الخاصة بها يجب أن تجد طريقها إلى مقدمة الاهتمامات، وهكذا بالنسبة للأولويات الأخرى في خطط التنمية.

كما تعد جودة البحوث العلمية المرآة العاكسة لمستوى وطبيعة التطور الحاصل في القطاع الخاص لأي دولة بخاصة في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها المنظمات العاملة في هذا القطاع والتي تدفعها إلى البحث عن السبل الكفيلة لضمان جودة منتجاتها وتعزيزها والبحث عن منتجات جديدة، وهذه ترتبط بالبحث العلمي وجودته بفضل ما ينتج من أفكار وما يحقق من اكتشافات. فلا غرابة، على سبيل المثال، أن معظم الأبحاث العلمية في البلدان المتقدمة في أحسن المختبرات تقدم لها الدعم من قبل القطاع الخاص وتنفق لأجلها المبالغ الطائلة في إطار من المنافسة الشديدة من اجل اختصار المسافة الزمنية بين ولادة الفكرة الجديدة أو الابتكار الجديد وبين تطبيقه من قبل منظمات هذا القطاع .

تعزيز حالة الرضا لدى دافعي الضرائب الذين يدفعون ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، للأبحاث العلمية ، على سبيل المثال، في البحوث الطبية قد يطلب هؤلاء ليس فقط ضمان جودة الرعاية الطبية ولكن أيضا جودة البحوث الطبية. الأمر الذي يستلزم البحث عن المعيار الملائم لتقييم جودة البحوث من وجهة نظر ذات الصلة ، إذ لا يكفي فقط معرفة أن نسبة معقولة من البحوث الطبية أسهمت في تحسين جودة الحياة في الأقل لبعض المرضى ، ولكننه يجب أيضا الإثبات وأن يكون واضحا لدافع الضرائب أن هذه هي القضية التي يجب التركيز عليها [2] .

**المشكلات التي تقود إلى تدني جودة البحوث العلمية:**

يشير[3] إلى أن جهود البحث العلمي تتأثر بالمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تظهر فيه، فالدولة المتطورة تعكس تطور وازدهار البحوث فيها وتكون الدولة المتخلفة صورة حقيقية لضعف أو تدني جودة البحوث فيها، من هنا فان المشاكل العامة التي تنشأ في هذا المحيط والتي تأتي في مقدمتها مشكلة ضعف الإستراتيجية الخاصة بالبحث العلمي أو غيابها كليا ستلقي بظلالها على منظومة البحث عند محاولة تحديد جودة البحث العلمي العلماء. من هنا وانسجاما مع أهداف الدراسة وأيضا تجسيدا لأهميتها يرى الباحث من المناسب عرض هذه المشكلات من خلال بعدين أساسين هما: المشكلات الخاصة ببعد إعداد البحوث العلمية، والمشكلات الخاص ببعد تقييم البحوث العلمية.

**المشكلات الخاصة بإعداد البحوث العلمية :**

قبل الحديث عن أهم هذه المشكلات يود الباحث التنويه إلى ملاحظتين جوهريتين لهما علاقة بمنظومة البحث العلمي المعتمد حاليا في الوطن العربي وهما:مثل كل مشكلة من هذه المشاكل مدخلا لبحث موسع يفترض انجازه من قبل الباحثين ما إذا أريد الخوض في حيثياتها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

تعذر الحصول على البيانات الفعلية التي تعكس واقع جودة البحوث العلمية قدر تعلق الأمر بالمشكلة موضوع البحث والتي تمثل بذات الوقت قرائن وإثباتات تؤيد صحة ودقة استنتاجات الباحث في إشارته إلى وجود المشكلة فعليا والى دورها في منظومة البحث العلمي.وفيما يأتي نستعرض أهم هذه المشكلات بإيجاز:

-الخلل الكبير في سياسات التعليم العالي. ويتجسد هذا الخلل في معظم الجوانب الخاصة بمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي ، واهم هذه الجوانب هي:

1.التساهل في تفعيل ما يصطلح عليه" المسار الأكاديمي" المتعلق بالمدة الأصغرية المسموح بها لانتقال عضو هيئة التدريس من رتبة علمية إلى الرتبة الأعلى وبخلافه يجب أن يغادر عضو هيئة التدريس المؤسسة الأكاديمية أية إلى منظمة أخرى يجد له فيها فرصة عمل غير مهنة التعليم الجامعي، وكما سبقت الإشارة إلى ندرة الدراسات والبيانات بهذا الخصوص ومع ذلك يكاد الباحث يجزم بوجود خلل كبير في هذا الجانب من خلال المسح الذي تم إجراؤه على ذات الموضوع في الجامعات الأردنية والذي تبين من خلاله أن حوالي (36%) من الحاصلين على شهادة الدكتوراه وممن يحملون لقب أستاذ مساعد مضى عليهم أكثر من ضعف مدة الترقية إلى لقب أستاذ مشارك دون نشر أي بحث علمي. والخطورة هنا لا تكمن في الخلل بحد ذاته وإنما في تأثيره على جودة البحوث العلمية، فالبحث العلمي الرصين يتطلب تراكما معرفيا عند الباحث بصورة تسمح له بالانتقال بعد فترة من الاستيعاب إلى الأداء ومن البحث إلى النتائج[4] كما يمكن أن يمتد هذا الأثر إلى الطلبة بخاصة عندما يتم تكليف هذه الفئة بتدريس مادة منهجية البحث العلمي وهو أمر حاصل في معظم الجامعات في الوطن العربي على حد اطلاع الباحث (حوالي 68% من مدرسي مادة منهجية البحث العلمي برتبة أستاذ مساعد في الجامعات الأردنية) ، في حين أن الضرورة تقتضي تدريس هذه المادة من قبل أساتذة من ذوي الاختصاص أو من لديهم بحوث محكمة وعندهم الخبرة في إعداد رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومناقشتها.

2- ضعف تبيئة البحث العلمي. ترى الباحثة أن نسبة عالية من الأوراق العلمية المقدمة من قبل الباحثين العرب هي في جوهرها مقالات وليست مؤهلة لان ترتقي إلى مصاف البحث العلمي، وهو ما أشار إليه [5] أن البحوث التي يقوم بها البعض والتي لها انعكاس على كفايتهم الأكاديمية فهي في أحيان كثيرة ذات قيمة محدودة والدافع لها هو الإفادة منها للانتقال إلى رتبة أكاديمية أعلى، ومع الأسف أن البعض يختتم وظيفته في البحث العلمي عند وصوله المرتبة الأكاديمية العليا في الجامعة التي يعمل فيها وبنفس الاتجاه يؤكد [6] إن البحث العلمي وتبيئة العلم وإتقانه في الوطن العربي بقيا ترفا أو تباهيا أو من اجل الترقية، بينما هما في الغرب شكل أصيل من أشكال تحقيق

الذات الشخصية والمجتمعية . وهذا ما دفع البعض إلى التساؤل عن الفائدة من بحث لا يسهم ولا يشارك في تنمية وتطوير الاقتصاد والدفع به إلى الأمام فالمطلوب ليس البحث من أجل الشهادة فقط ، كما أن البحوث غير المخططة وبدون أهداف محددة بحوث بلا روح. بينما المطلوب هو البحث العلمي المنطلق من الواقع والذي يسهم بايجابية في تنمية الاقتصاد.

3- التغاضي عن ظاهرتين تؤثران سلبا على جودة البحوث العلمية وهما :شيوع مكاتب التحليل الإحصائي ومكاتب مشاريع البحوث الجاهزة سواء على مستوى مشاريع التخرج في الدراسة الأولية ومشاريع رسائل الماجستير والدكتوراه. وإذا كان النوع الأول من المكاتب تمارس عملها "جهارا نهارا "(هناك حوالي 43 مكتب من هذا النوع في عمان فقط موزع في مواقع قريبة من الجامعات الحكومية والخاصة) فيما يتعلق بمهام التحليل الإحصائي فإنها لا تغفل في إعلانها عن استعدادها لتجهيز مشاريع التخرج. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أن اختيار أساليب التحليل وكذلك النتائج المترتبة عليها يرتبطان مباشرة بجودة البحث وقيمتها العلمية. أما النوع الثاني من المكاتب فان خطورتها ترتقي إلى وصف الخيانة أو الغش والتحايل العلمي والتي تهدد جودة البحوث العلمية في شكلين هما الأفكار المسبقة والتصاميم الجاهزة واللذان يجردان البحث العلمي من صفة العلمية من الناحية المبدئية، لأنهما يدخلان الباحث في عالم النتائج المقررة سلفا دون قراءة صحيحة وتحليل عميق وصادق للظاهرة موضوع الدراسة ، كما أنهما ينأيان بالباحث عن صفة الابتكار والتجديد. الأمر الذي يعني من الناحية العملية القبول وبكل نفس راضية بتحويل التطلع العلمي إلى تطلع شهاداتي بلا رصيد علمي حقيقي [7] ، ومن ثم السؤال كيف يستقيم هذا الأمر مع ضمان جودة البحث العلمي.

التآمر" على منظومة البحث العلمي. يسود الإجماع بين المتخصصين على أن الهدف الجوهري من دراسة الماجستير هو تهيئة مشروع باحث علمي مرموق يمكن أن يسهم في رفد وتعزيز منظومة البحث العلمي بالكفاءات الضرورية.

وقد تجسدت المؤامرة في خمسة صيغ هي :

**-الأولى**، هي إيجاد مسار الامتحان الشامل تحت ذرائع أقل ما يقال عنها أنها بمثابة" سوسة منظومة البحث العلمي"والتي كانت البداية لنخر جسد هذه المنظومة. وهذه الذرائع تساق على الأغلب للالتفاف على شروط وتعليمات هيئات الاعتماد أو وكالات ضمان الجودة أو غيرها من المسميات والتي تسعى جميعا إلى ضمان جودة الجامعات(على سبيل المثال أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مشارك أو أستاذ والذين يحق لهم التدريس والإشراف والمناقشة في الدراسات العليا)، وأحيانا كغطاء لاستقطاب الطلبة من ذوي المعدلات المتدنية ومن ثم لتسهيل حصولهم على الشهادة العليا تطبيقا لمبدأ السهل الممتنع "دون تحمل معاناة إعداد الرسالة وتكلفتها المادية وتبعات المناقشة وجبروت المناقشين و و و "

**-الثانية**، هي الخلل في اعتماد المعايير الموضوعية في اختيار الطلبة ومن يصلح منهم لإكمال الدراسات العليا، لم إذ يكتفي بإغفال الاعتبارات الشخصية والقدرات الإبداعية والصفات القيادية فحسب بل وصل الأمر إلى المعدل

الأدنى من العلامات التي تؤهل الطالب للقبول، وكانت المعايير التجارية هي الأساس على حساب معايير جودة البحث العلمي..

– **الثالثة**، وهي اعتماد ما يصطلح عليه في أدبيات الشرائع الدينية "مبدأ التوريث" من خلال إسناد مهمة الإشراف وكذلك عضوية لجان المناقشة لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه على أساس التوزيع الذي يحقق الرضا لأعضاء هيئة التدريس مع فروقات نسبية لأعضاء هيئات التدريس من الرتب الأعلى بغض النظر عن عدد البحوث المقدمة أو المشاركة في المؤتمرات أو القدرة على قيادة جهود البحث العلمي أو الخبرة في المناقشات.

**الرابعة**، وهي إعطاء مهمة رئاسة لجنة المناقشة للمشرف على الطالب ، وهذه الصيغة تمثل على الأغلب تقليدا لما هو معتمد في الجامعات الغربية مع إغفال ملاحظة جوهرية وهي : أولا الفرق الجوهري في القيم التي يؤمن عضو هيئة التدريس في تلك الجامعات وحرصه على سمعته العلمية أولا وعلى سمعة الجامعة التي ينتمي لها وعدم التفريط بهما حتى لو كانت النهاية مأساوية للطالب، يضاف ذل إلى ك في جامعاتنا حجم الضغوط التي يتعرض لها المشرف من جهات عدة بما في ذلك بعض إدارات الجامعات أو الدراسات العليا وأيضا حفاظا على سمعة عضو هيئة التدريس وسمعة الجامعة ولكن بالاتجاه المعاكس لما ذكرناه بالنسبة للجامعات الغربية. وهذه الضغوط ينقلها المشرف "رئيس لجنة المناقشة" على الأغلب إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين يستجيبون لهذه الضغوط على الأغلب لدواعي عديدة يأتي في مقدمتها تطبيق مبدأ "المعاملة بالمثل" مع طلبتهم في نفس الموقف. وثانيا تدخل إدارة الجامعة أو إدارة الدراسات العليا في اختيار وتسمية أعضاء لجنة المناقشة أو في الحد الأدنى تحفظها لبعض الأسماء في تلك الجامعات بخلاف ما هو معتمد في جامعاتنا التي تتجاهل أحيانا حتى موضوع التخصص الدقيق في تشكلية اللجان تطبيقا لنفس المبدأ.

–**الخامسة**، وهي تطبيق قاعدة المنفعة المتبادلة في إطار تبادل الأدوار بين الزملاء في المشاركة في لجان المناقشة إلى حد يشبه ما يصطلح عليه في أدبيات الاقتصاد"الكارتلات". إذ اتضح للباحث من خلال الدراسة الاستطلاعية لتشكيلة لجان المناقشة في عدد من الجامعات الأردنية التي تقدم فيها منهاج الدراسات العليا التكرار الكبير لنفس الأسماء في أغلب اللجان مع تبادل دور المشرف والمناقش. والآثار السلبية المترتبة لهذه الصيغة على جودة البحوث العلمية واضحة وجلية .

الظاهرة الإعلامية للمؤتمرات العلمية. مع وجود بعض الاستثناءات فان معظم مؤتمراتنا العلمية تحيطها الهالة الإعلامية وتنطوي على المباهاة بل تحولت في بعض الأحيان إلى محطات استجمام وراحة وتغيير للأجواء،وخطورة هذه الظاهرة لا تكمن في ذلك الوصف بل في المعايير المعتمدة في تقييم البحوث المقبولة للمشاركة في هذه المؤتمرات ، فعلى الرغم من اعتماد التحكيم كشرط أساسي إلا أن التقييم يشوبه العديد من العيوب، أهمها:

1الاقتصار على الزملاء من داخل الجامعة بسبب تعذر توفير مكافآت المحكمين من خارج الجامعة، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية تتمثل في التضحية بالتخصص أحيانا وضعف مستوى التقييم .

2التضحية بالجودة خاصة في ظل محدودية عدد المشاركات أو في ظل انخفاض مستوى أغلب البحوث المقدمة إلى المؤتمر مع ضغوط فشل المؤتمر أو تأجيله أو إلغاؤه نهائيا والإحراج الذي يسببه للجنة التحضيرية أو لإدارة الجامعة.

3البحث عن صيغ مختلفة من الموازنات في إطار الظن بأنها مؤشرات لنجاح المؤتمر حتى وان كانت صيغة الموازنة(وهي مسألة مثبتة) على حساب الجودة العلمية للبحوث المقترنة بتحقق الموازنة( على سبيل المثال توسيع دائرة الدول الممثلة بالمؤتمر أو الذكورية و الانوثية).

هناك الكثير من الانتقادات الموجهة إلى وسائل اختيار المشاريع، على سبيل المثال، أن هناك منهجية المعاملة التفضيلية لبعض التخصصات أو بعض الجوانب النظرية أو المنهجية لبعض التخصصات. يضاف إلى ذلك، فان أنواعا معينة من البحوث (على سبيل المثال ، البحوث التجريبية المعيارية تسمح للمقالات بأن تنشر على نحو أسرع بكثير من الأنواع الأخرى ، مما يزيد من احتمال منحها تقديرات( علامات) عالية عند تقييمه. اكما يسهم مستوى المشاركة في انجاز البحث والذي يتدرج من المستوى الجزئي (الباحثين من الأفراد أو المجموعات البحثية) إلى المستوى الكلي (جامعات ، مؤسسات بحثية؛ ) إلى جانب التقييم قبل وبعد فال تقييم السابق ينصب على خطط البحوث) مقترحات المشاريع والبرامج ؛ استثمارات البحوث والدراسات بصيرة، أما التقييم اللاحق فينصب على نتائج البحوث ( المشاريع والبرامج والمخطوطات والدكتوراه ، والاستعراضات الخارجية؛ ) وأخيرا الأفق الزمني سواء على المدى الزمني القصير (تمويل مجموعة بحثية) أو على المدى الزمني الطويل (قرارات الاستثمارات في البنى التحتية الخاصة ب البحوث أو إعداد جدول بالجهود البحثية للسنوات العشر المقبلة). جميعها يسهم بدور بارز في التقييمات.

**-زيادة درجة تعقيد ضمان الجودة وما يترتب عليها من ضغوط إضافية على الباحثين :**

في العقود القليلة الماضية ، ازدادت منظومة البحث العلمي تعقيدا ، وبالتالي فرض على الباحثين مطالب أكبر. الأمر الذي جعل النظام ذاته بحاجة إلى الوصول إلى عدد متزايد من مصادر التمويل الخارجية وبالإضافة إلى الجامعات وال قطاع الخاص، هناك العديد من المصادر الخارجية الأخرى التي زادت أهميتها في العقود الأخيرة ، وتمثلت في الوزارات الحكومية ، الاتحاد الأوروبي، صناديق الدعم والتمويل الأخرى . ففي الأردن، على سبيل المثال، ومنذ عشرين عاما الماضية، كانت نسبة الحد الأقصى لتمويل البحوث العلمية العلماء من المصادر الخارجية في المتوسط لا تزيد عن(20 - 25%) ، وهذا الرقم هو الآن حوالي 10% أعلى من تلك النسبة ( التقرير السنوي لوزارة العلوم والتكنولوجيا، 2008. ) وعلى الرغم من أن هذه النسب أقل في بعض المجالات البحثية ، ولكن هناك بعض المجالات البحثية الأخرى تصل فيها النسبة أكثر من50% و حتى إلى 80 %. أن هذا التأثير الخارجي المتنامي ينعكس بتأثير موازي أيضا على تقييم وضمان الجودة .

وهذا التأثير لا يتعلق فقط بتقييم جودة الباحثين من الأفراد ، الموضوعات البحثية ، أو المشاريع البحثية ولكن يشمل أيضا منظومة البحث العلمي ككل. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا التأثير لا يشمل فقط " الجودة الفعلية وإنما أيضا "صلتها الاجتماعية " بناء عليه فان أي زيادة في نسبة مساهمة الممولين الخارجيين من تمويل البحوث

تكون في ضوء التوقعات الخاصة لكل واحد منهم بالنتائج المحتملة. وبالنتيجة فان ضمان الجودة يأخذ شكلين أساسين هما: شكل تقييم رسالة المؤسسة الأكاديمية ومراكز البحوث فعاليتها، و شكل تحليل ما يصطلح عليه الباحث[8]عنق الزجاجة إذ، 'يمكن التعرف على الاختناقات المعنية هنا في المكونات المختلفة لمنظمة البحث العلمي، على سبيل المثال، أنواع التمويل، برنامج خطة التمويل، تنظيم البحوث، تدريب وتأهيل الباحث ، وكذلك في تقييم المنظومة ذاتها . مما سبق أصبحت منظومة البحث العلمي و – على نحو متزايد منظومة "كثيفة التقييم." ذلك لأن التقييم يسهم بدور رئيسي في كثير من النواحي، سواء تعلق الأمر ب الجدولة والبرمجة، تخصيص الأموال، اختيار الباحثين والموضوعات البحثية ، تنظيم البحوث ، أو نتائج البحوث، وغيرها. أنه ينجز بقدر كبير و – يشمل أيضا الكثير من الباحثين وبطرق عديدة ومختلفة، وكذلك وفقا لمجموعة متنوعة من الأساليب. كل هذا يؤدي إلى زيادة الضغط على الباحثين على حساب مهامهم البحثية الرئيسية .

**–إساءة تفسير طبيعة العلاقة المركبة بين منظومة البحث العلمي وعملية صنع القرار السياسي:**

تختلف دراسة هذه العلاقة في بيئة النظم الديمقراطية عن دراسة ذات العلاقة في بيئة عالم الجنوب التي ما زالت ترزخ كما هو معروف تحت سلطة نظم يغلب عليها الطابع "الشخصاني"، وتتباين تبعا لذلك طبيعة المشكلات التي تواجهها منظومة البحث العلمي بتباين هاتين البيئتين. ويتضح ذلك في جوانب عدة أهمها:

1.التعبير عن إرادة الأفراد واختياراتهم وبلورة رأي عام يتناغم وتلك الإرادة، والساهمة الذاتية في بحث المشكلات والقضايا العامة والمفاضلة بين الخيارات المتاحة من قبل مؤسسات البحث العلمي لصانع القرار وتقييم هذه الخيارات بشكل مباشرة من خلال الآليات الديمقراطية أو غير مباشر من خلال استخدام الوسائل المتاحة في التأثير على الرأي العام .

2.تتصف عملية صنع القرارات في بيئة النظام الديمقراطي بالمخاطرة العالية، لأن الخلل في هذه العملية قي يقود إلى مغادرة صانع القرارات لموقعه القيادي ولمركز القرار، الأمر الذي يدفع بصانع القرار إلى الاستعانة بجهود المؤسسات البحثية في مواجهة المشكلات أو الفرص ذات العلاقة بموضوع القرار، وينعكس ذلك ايجابيا (كميا ونوعيا)على هذه المؤسسات ومكانتها في هذه البيئات الديمقراطية.

**–الدور المثبط للقطاع الخاص:**

بخلاف ما هو سائد في الدول المتقدمة والذي يسهم فيه القطاع الخاص بالدور الأكبر في توفير الدعم المالي للبحوث العلمية في إطار سعيها لمواجهة المنافسة الشديدة والحصول على مكانة ملائمة في السوق ثم يكون تطلعها تطلع استثماري. أما المنظمات العاملة في القطاع الخاص العربي فان تطلعها تطلع استهلاكي فهي تستورد أساليب الإنتاج وعند التفكير في تطوير المنتجات تلجأ إلى ذات الجهات وتستوردها جاهزة دون بذل ادني الجهود في هذا الاتجاه من خلال تشجيع جهود البحث والتطوير، إذ انحدرت هذه الشركات إلى الاستهلاك التفاخري الأعمى لمنتجات العلم والتقانة بدلا من الارتقاء والاستنارة بتمثل العلم والتقانة لاستيعاب وتطوير المنتجات، عليه

لا غرابة إذا كان تأثير البحوث العلمية في البنية الصناعية متدنية بالمقارنة مع تأثيرها في البلدان المتقدمة إذ .يبلغ هذا التأثير في جمهورية مصر العربية مثلا (17%) بالمقارنة مع ماليزيا (54%)، على النحو الذي يعكس المردود الضعيف جدا للدخل المخصص للإنفاق على البحوث والتطوير [9].

**المشكلات الخاصة بتقييم البحوث العلمية:**

هناك مجموعة واسعة من أنظمة التقييم. المعتدة حاليا في إطار ضمان جودة البحوث العلمية، والتي تتصف اغلبها بالميل نحو تقييم أكثر منهجية ونظامية على المستوى الوطني، كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا و فرنسا. تشابه هذه الأنظمة في سعيها نحو تحقيق غايتين أساسيتين هما تبسيط عملية تقييم الأبحاث بمعنى الحد من الأعباء الإدارية، (وجعل هذه العملية أكثر فعالية( من خلال عرض النتائج من منظور وطني . ) على الرغم من أن الاتجاه حاليا يتركز نحو تقييم أكثر كثافة ، إلا أنه للأسف ، لا توجد هناك طريقة واحدة سحرية لتقييم البحوث والإجابة على كافة الأسئلة بسبب وجود اختلافات بين البلدان فيما يتعلق بكل من نهجها في التقييم وأيضا استخدامتها نتائج نظم التقييم على المستوى الوطني . ولأجل التشخيص السليم لمشكلات تقييم البحوث العلمية في الوطن العربي نرى من المناسب تقديم عرض موجز لنماذج من هذه النظم:

-**الولايات المتحدة الأمريكية**: الشكل السائد من التقييم في الولايات المتحدة هو ترتيب الجامعات ، و الذي يؤثر على نحو كبير على قدرة المؤسسة على استقطاب الطلبة والباحثين ، وتمويل البحوث. وهناك أيضا عدد من الوكالات الفيدرالية التي تقيم ما تم انجازه في إطار التمويل التي تقدمها ، سواء في بحوث محددة مهمة من الحكومة ، وما إذا كانت البرامج المعنية وتحقيق العلمية و الأهداف الاجتماعية هذا النوع من التقييم ، وقبل كل شيء صنع القرار السياسي الخاص بميزانيات البحوث ، أحدث تقلبات كبيرة في ميزانيات البحث لمختلف الوكالات ومن ثم في الموضوعات البحثية المختلفة.[10]

– **أستراليا**: تم حديثا اعتماد إطار جديد ل ضمان الجودة في مجال البحث العلمي ( RQF)، وتمثلت الغاية الأساسية من وضع هذا الإطار في تقييم جميع البحوث التي يمولها القطاع العام ( 5مليارات دولار سنويا) و يقيم هذا النظام ليس فقط الجودة العلمية للبحوث ولكن أيضا 'الفوائد التي تعود على المجتمع الأوسع و يعد "RQF إطارا واسع النطاق للغاية يضم بروتوكولات محددة لعدد كبير من الحقول تهدف دف إلى عكس ما هو معتاد في هذه المجالات من حيث المخرجات والتفاعل مع المجتمع. الحكومة الاسترالية تبذل أيضا الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى نتائج البحوث للمستخدمين. و إحدى الطرق للقيام بذلك هي ضم المستخدمين إلى فرق التقييم إلى جانب العلماء / الباحثين المتخصصين.

– **الاتحاد الأوروبي**: يسود نفس التوجه على مستوى الاتحاد الأوروبي وذلك لسببين جوهريين هما : وهو وجود مبالغ متزايدة من المال المخصص لدعم البحث العلمي يجب توزيعها، وجود ضغوط سياسية كبيرة للحل ما

يصطلح عليه " مفارقة المعرفة" وبغض النظر عما إذا كانت هذه المفارقة موجودة أو غير موجودة فعليا في الواقع -- كما هو مبين في المعاهدة الطموحة للغاية والتي تم إقرارها في لشبونة عام 2000.إذ اعتمد القادة الأوروبيين هدفا استراتيجيا يتمثل بجعل الاتحاد الأوروبي 'الاقتصاد الأكثر ديناميكية وتنافسية وال قائم على المعرفة في العالم بحلول عام (2010) و يتطلب تحقيق هذا الهدف الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مقداره إلى3 %جانب توفير فرص وظيفية تقدر بحوالي20 مليون وظيفة جديدة. ويتوقع أن يسهم العلم والتكنولوجيا بدور مركزي في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق ،فان البحوث يجب ألا تكون ذات جودة عالية فحسب ولكن يجب أن تسهم أيضا بشكل أكثر في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة وفي إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية مثل تلك المتعلقة بالبيئة ، والهجرة ، والمياه[11] هناك عدد من شبكات التقييم التي تجسد بصورة منتظمة التوجه الأوروبي في هذا المجال.

مما سبق، وعلى الرغم من سيادة النظرة لدى الجهات ذات العلاقة بمنظومة البحث العلمي في الوقت الحاضر إلى أن نظام التقييم الحالي يتسم بدرجة جيدة من المعقولية، ويستدل على ذلك من استمرارية تطبيق النظام طيلة الفترة الماضية دون محاولة تعديلها أو حتى مجرد التفكير بتعديلها أو بذل الجهد وتحمل عناء ذلك ،عليه ومع توفر القناعة لدى تلك الجهات بأن هذا النظام ضروري، ولكن يمكن للمرء أن يسأل ما إذا كان لا يزال كافيا خاصة وان هذا النظام تم اعتماده في وقت كان فيه البحث العلمي يمثل قطاعا صغيرا من قطاعات المجتمع والاقتصاد بالمقارنة مع اليوم.الذي أصبح البحث العلمي فيه يمثل قطاعا كبيرا جدا من المجتمع من هنا ري ى الباحث من خلال استعراض جهود تقييم البحوث على مدى العقود الثلاثة الماضية أن هذه الجهود على الرغم من كثافتها إلا أنها لم تكن فاعلة بشكل عام ، ويستدل على ذلك من خلال مجموعة مؤشرات رئيسية هي:

- انخفاض نسبة عدد البحوث المنشورة من قبل الباحثين العرب في مجلات علمية مرموقة .
- انخفاض نسبة البحوث المنشورة من قبل الباحثين العرب إلى مجموع المنشور عالميا.
- انخفاض نسبة المردود(معبرا عنه بوحدة قياس مالية) مقارنة بنسبة الإنفاق على انجاز البحث.
- لم تتحسن جودة البحوث، وزادت نسبة البحوث ذات الجودة المنخفضة بدلا من اجتثاثها على الرغم من انخفاض معدل نسبة البحوث المنشورة لكل باحث.
- نظام التقييم أصبح أقل شفافية على الرغم من أن الإجراءات المعتمدة في إطار نظام التقييم توحي إلى تعزيز الشفافية .

ويعزى ذلك(على الرغم من مزايا هذا الأسلوب إلى (العديد من نقاط الضعف التي يعاني منها أسلوب "تقييم الأقران" الذي يرتكز عليه كما أسلفنا نظام التقييم الحالي للبحوث العلمية في الوطن العربي وأهمها هي:

**التراهة:** السؤال الذي يطرحه الباحث[12] هو هل يتصف المقيمون بالتراهة؟ للإجابة عن هذا التساؤل يرى نفس الباحث أن العلماء ليسوا أكثر أمانا من غيرهم في مسألة عدم التراهة ويتضح ذلك من خلال الاعتراضات التي قدمت مؤخرا من قبل 59 %من الحاصلين على المنح من مجلس البحوث الطبية السويدية وتوصلت إحدى

الدراسات أن التحيز موجود سواء تعلق الأمر بالباحثين أو المؤسسة. وهذا ما يفسر أسباب عدم سماح بعض محرري المجلات للمقيمين معرفة أسماء الباحثين أو المؤسسات .

مما سبق لا يتصف هذا الأسلوب دائما بالنزاهة ويميل إلى حد ما إلى التحفظ إذ ، يثار الشكوك حول ما إذا كان الأقران يتعاملون على نحو سليم مع الأسئلة التي يتم طرحها حاليا في التقييمات إلى ، جانب إذا كان الأقران يتعاملون على نحو سليم مع الأسئلة التي يتم طرحها حاليا في التقييمات إلى ، جانب احتمالات السماح للعوامل الذاتية في التأثير على نتائج التقييم بحيث ،على سبيل المثال، لا يتم مكافأة البحوث المبتكرة دائما، أو يتم رفع شأن بحوث متواضعة. ومن الأسباب الأخرى هو أن الخبراء في العديد من التخصصات غالبا ما يعتقدون أنهم يعرفون حدسيا ما إذا كان فرد الباحث أو البحث هو ذات جودة عالية، في حين أنه قد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان هذا موضوعيا في واقع الحال لأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن المؤشرات التي يفترض اعتمادها للوصول إلى تقييمات موضوعية، إذ تتباين الآراء بخصوص المعايير التي يمكن اعتمادها في التقييم . والسبب الآخر في ضعف النزاهة يتمثل في ما يصطلح عليها 'تأثير الهالة :والذي يشير إلى أنه إذا كان هناك شيء ما يتمتع بالفعل بسمعة طيبة ، فان ذلك يزيد من احتمال وجود تقييم جيد له، وهذه الظاهرة قد تجد صداها في تقييم البحوث.

وأخيرا فان النزاهة قد لا تكون حاضرة بسبب تغليب المصلحة الخاصة ، وقد أظهرت الدراسات أن هذا الأسلوب ينطوي على المحسوبية والتمييز على أساس الجنس [13]. إذ وجدت إحدى الدراسات أن النساء يجب أن ينشرن مطبوعات أعلى مستوى للحصول على نفس مستوى التقييم الذي يحصل عليه الذكور وبمستوى أقل . كما أن العلاقة الجيدة مع أعضاء اللجنة ساعدت أيضا بشكل كبير في الحصول على تقديرات ايجابية أو على تقديرات أعلى.

**تعددية التخصصات**: نسبة عالية من البحوث هي بحوث متعددة التخصصات ومتداخلة الاختصاصات ومن ثم يصعب تقييمها من خلال المؤشرات التقليدية. أن كما وضع لجان فاعلة لهذه المجالات ليس مسألة بسيطة. وتؤثر هذه الإختلافات على كيفية هيكلة إجراءات التقييم .بتعبير آخر يصعب الوصول إلى تقييم صحيح للبحوث المتعددة التخصصات أو متداخلة التخصصات بالوسائل التقليدية لهذا الأسلوب.

إذ تستلزم هذه التعددية تعددية وتباين تخصصات أعضاء لجنة التقييم واختلاف خلفياتهم الأكاديمية الأمر الذي يجعل كل واحد منهم نظيرا 'peer' فقط ضمن سياق جزء من موضوع البحث وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى حلول وسطية بخاصة في ظل وجود الخيارات الثلاثة المتاحة عند تقييم أي بحث وهي: قبول الورقة البحثية للنشر كما هي، إعادتها إلى البحث للمراجعة وإجراء التعديلات عليها في ضوء الملاحظات المقدمة من قبل المقيمين أو رفضها كليا، والغالبية العظمى من المقيمين يختارون الخيار الأوسط .وبالنسبة للأقلية من الورقات البحثية والتي يتم إما قبولها دون مراجعة أو ويوصى برفضها، فانه غالبا ما يتكرر الاتفاق بين المقيمين. ومع ذلك، وعندما يتم فحص طبيعة" الملاحظات الحاسمة ، فان الاتفاق بين اثنين من المقيمين حول ذات الورقة البحثية هو

أقل شيوعا بكثير. أو تكون هذه التقييمات ضمنية غامضة كما أكد على ذلك أو تكون منحازة بسبب تباين الخلفيات الأكاديمية.

مما سبق فان السؤال الذي يطرح نفسه ، هو ما إذا كان من الأفضل اعتماد مجموعة منفصلة من إجراءات التقييم لكل حقل في ظل وجود ضغط مستمر من قبل الجهات ذات العلاقة لاعتماد نفس المقياس قدر الإمكان لجميع البحوث. ومن وجهة نظرنا فان نظام التقييم الحالي لا يوفر فرصة كافية لهذا، وهناك رغبة في إجراء تغييرات جديدة في هذا ا لنظام وذلك لجعل مثل هذه الأمور ممكنة في مختلف المجالات.

**شيوع حالة عدم الرضا**:أحد الأسباب في ذلك هو صعوبة كشف النقاب عن ما تفعله المؤسسات ذات العلاقة في الواقع مع نتائج عمليات التقييم،. يضاف إلى ذلك فأن زيادة كثافة جهود تقييم البحوث لا تسهم في تسهيل مهمة المتابعة السنوية لمؤشرات الإنتاج والأداء "الرصد" كما أنها لا تسهم أيضا في التقييم الذاتي، والتقييم منتصف المدة ، وما إلى ذلك، بل على العكس تماما، فإنها تفرض ضغوط شديدة إضافية على الباحثين الذين قد يكرسوا بالتالي وقت أقل للعملية الأولية للبحث هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه من المتعذر تحديد الفوائد الاجتماعية للبحوث على المستوى الجزئي بسبب أن الابتكارات غالبا ما تستند على كمية كبيرة من النتائج العلمية وعلى مدخلات خبرات أخرى ، في حين أن الوقت الذي يفصل بين البحث الفعلي و بين تطبيقه غير مؤكد ومتغير إذ .تعد هذه المشكلة مهمة جدا خاصة بالنسبة للتقييم على المستوى الجزئي بالمقارنة مع التقييم على مستوى النظام ككل.، ذلك لأن أفضل البيانات تكون متاحة قدر تعلق الأمر بال نظام ككل وبعد ذلك في مستويات محددة أدنى . على المستوى الفردي ،على سبيل المثال ، فان جودة البيانات في كثير من الأحيان تكون متوسطة، اذ تنطوي هذه البيانات على أخطاء في لفظ أسماء الأشخاص والمؤسسات، فضمان الاتساق في أسماء الأفراد والمؤسسات مشكلة كبيرة. كما تسهم قواعد البيانات المتنافسة (مثل Yahoo,Google وبعض الجامعات الكبرى الأمريكية) أحيانا بتوليد نتائج مختلفة لافتة للنظر ، وبالتأكيد على مستوى الأفراد[14]،

**انخفاض معولية التقديرات**: هذا ليس فقط في العلوم الإنسانية والاجتماعية وإنما أيضا في مجال العلوم الصرفة وفي علوم الحياة ، ويعزى السبب في ذلك إلى أن المحكمين يعتمدون إجراءات تختلف على نحو كبير عن بعضها البعض، يضاف إلى ذلك تعذر توحيد الطريقة التي تقدم فيها معلومات التقييمات المختلفة. فضلا عن تقديم معلومات قليلة عن التقييمات المختلفة . والجانب الأخر في الموضوع هو ما يتعلق بالسؤال عن مصير الأوراق البحثية غير التقليدية والتي تنطوي على نتائج غير متوقعة، على سبيل المثال.، تم رفض بحوث كل من" بعلاج الجدري "الحاصل على جائزة نوبل في المواد المشعة . المشكلة الأخرى غير المتوقعة هي حقيقة أن 85% من الأوراق البحثية التي تم رفضها من قبل أغلب المجلات المرموقة وجدت أنها ستكون مقبولة من قبل مجلات أخرى تعتمد أسلوب تقييم الأقران في قبول الأبحاث .من جهة أخرى فان تخصيص أكبر المنح قد يقود إلى مجموعات

بحثية مختارة تتصف بأنها أكثر نجاحا من حيث الحصول على تمويل البحوث بالمقارنة مع الحالة التي يتم فيها اختيار مجموعات غير ناجحة و يتم رفضها في الجولة النهائية.

**تحديد نسبة المساهمة:** نقطة الضعف الأخرى تتمثل في إيجاد الطريقة الملائمة لتحديد مدى مساهمة كل جهة من الجهات المشتركة في انجاز البحث ذال ي يتم تقييمه في البحوث المشتركة.

**ضغوط النشر:** الضغط الهائل لنشر الكثير من البحوث وأيضا أرقام النشر على التقييم، تجسيدا لظاهرة النشر أو الفناء ( يعني أن المقيمين يقرأون أقل وأقل من الإنتاج البحثي . ومن ثم تصبح مسألة قراءة عدد محدود فقط من المنشورات الرئيسية مسالة طبيعية مع مرور الزمن و منذ ظهور المجلة العلمية الأولى في (عام 1665) ، حصل هناك انتشار متسارع لأعداد المجلات العلمية والمقالات ، ويمكن تصور مقدار الضغوط من خلال عملية حسابية بسيطة إذا كان كل مجلة تنشر في المتوسط ما مقداره 50 بحثا سنويا ،فان ما يقرب 3 مليون بحث يتم نشرها [15].

**الاستنتاجات :**

في ضوء التحليل السابق لواقع منظومة البحث العلمي في الوطن العربي تتبنى الدراسة الاستنتاجات الآتية :

-ضعف البنية التحية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي وغياب الإطار المؤسسي الذي يمتلك صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث العلمي في الجامعات أو تلك التابعة للوزارات.

-غياب الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي والتي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث.

-تدهور القيم الأخلاقية في إعداد البحوث العلمية، إلى جانب غياب الضمير وضعف روح البحث مقترنة بضياع الحقيقة العلمية والقيم الجامعية، وسيادة التلقين والجمود والميل نحو الشعارات والصخب وخلق هالة حول الذات فارغة عن المضمون .

-الخلل في القوانين والإجراءات الإدارية التي تسهم في توفير بيئة جاذبة تستقطب الباحثين وتتوفر فيها ليس فقط شروط بناء منظومة البحث العلمي أساسا فحسب، بل أيضا ازدهارها.

-على الرغم من أن نظام التقييم الحالي يوفر الإجابة عن سؤالين محوريين هما : لماذا يعد تقييم ضروريا؟ ما هـ القصد من التقييم؟ (النشر، الترقية، الحصول على شهادة عليا إلا أنه لا يوفر إجابات مقنعة عن التساؤلات الآتية:

-كيف توظف النتائج؟ ما هي الآثار المترتبة للتقييم على النظام العلمي / العلماء ككل أو على تخصصات معينة؟ وهل عملية التقييم يؤدي إلى التحسينات المطلوبة وأن النتائج تستخدم في رسم السياسات

-الغرض من التقييم. هل وه فكرة التوصل إلى الحكم على الجودة العلمية للبحوث المعنية (بعد انجاز البحث)، ووعد في المستقبل (قبل الشروع بالبحث) ، أو أثره على المجتمع وأهميته الاجتماعية؟.

-مستوى .التقييم . تقييم الفرد ، المجموعة، الكلية ، أو المعهد / المؤسسة؟

-المعايير. هل هي ذات الصلة ، و ملاءمة لغرض التقييم؟

-الأسلوب هي أدوات القياس والمؤشرات المستخدمة؟ هو ل هي صحيحة و موثوقة؟

-يفتقر نظام التقييم الحالي إلى الآتي:

**البساطة** : تقييمات معقدة جدا وليست موحدة بما فيه الكفاية. فضلا عن أن مختلف التقييمات غير منسقة بما فيه الكفاية. ، وهي مشكلة تزداد سوءا بسبب حقيقة أن ما يتم تقييمه بحاجة إلى توفير المعلومات التي تختلف في كل حالة، وأن قيمة التقييمات المختلفة فيما يتعلق الواحد بالآخر هو في أقل تقدير غير واضحة وتماما تمثل هذه نقطة الضعف الأكثر بروزا في نظام التقييم الحالي والتي يفترض أن تكون في الواقع مصدر قلق كبير لجميع الجهات ذات العلاقة.

**الإنصاف**: ذلك لأن التخصصات المختلفة و المجالات المتخصصة تختلف اختلافا كبيرا في انجاز البحث وبالمحصلة في عملية تقييمه، ومن ثم يجب التعبير عن هذه الاختلافات بشكل أو آخر عند انجاز التقييم، التمايز قد يكون مرغوبا فيه حتى في بعض الأحيان داخل تخصص معين، إذ يفترض مراعاة هذه الاختلافات عند وضع إجراءات التقييم. ولكن التركيز الرئيسي في النظام الحالي على التقييم التقليدي للبحوث والذي يستحوذ فيه بعض المعايير والمؤشرات على أهمية أكبر من غيرها.

**الشفافية**: لعدم وضوح معايير التقييم التي يسود الاتفاق عليها في معظم نظم التقييم ) الجودة، والإنتاجية ، و الديناميكية، وعدد حملة الدكتوراه، والقدرة على استقطاب وجذب الباحثين والطلاب، وتمويل البحوث ،و(الفوائد الاجتماعية) .

الدوافع لدى الباحثين في كثير من الأحيان تكون ش خصية بدلا من دوافع الأهمية (ذات الصلة) أو دوافع الفائدة للمستفيد ين ، أو أحد الأسئلة المهمة التي يجب على الباحثين العرب أن يسألوا أنفسهم هو "من هو المستفيد إذا كنتم ناجحون في إطار منظومة البحث العلمي؟".

هناك القليل جدا من الوثائق المتعلقة بأهمية هذه البحوث والفائدة منها على مستوى النظام ، والفرد الباحث والمجموعة البحثية والمؤسسة الأكاديمية والجهات الداعمة والدولة. وتوثيق هذه المسألة يعد مهمة جوهرية من مهام ضمان الجودة. ويعتقد الباحث أن اتحاد الجامعات العربية يتحمل جزءا من مسؤولية هذا الخلل في توثيق البيانات ذات العلاقة.

**التوصيات** :

صياغة إستراتيجية سليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي تمثل تعديلا جوهريا على النظام الحالي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة وأهداف معلنة لضمان جودة البحث مع تحديد المعايير والوسائل الضرورية لبلوغ تلك الأهداف.

**الرؤية**:تكريس القيم الأخلاقية في إعداد البحوث العلمية مقترنا بحضور الضمير وسيادة روح البحث وصيانة الحقيقة العلمية والتقاليد الجامعية، إلى جانب احترام حرية البحث العلمي بعيدا عن التلقين والجمود وعن الشعارات والصخب وعن خلق هالة حول الذات فارغة عن المضمون و اعتماد التقييم الموضوعي الدقيق والسليم .

**السياسات**: الشروع بتهيئة البنية التحية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي بدءا من اعتماد أسلوب جديد لضمان جودة البحوث العلمية على غرار ما هو معتمد في البلدان المتقدمة في إطار مؤسسي يمتلك صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث العلمي في الجامعات أو تلك التابعة للوزارات وبما يضمن تطبيق الإستراتيجية المقترحة من قبل الدراسة.

سن القوانين والإجراءات الإدارية التي تشجع على عودة الكفاءات العربية المهجرة وتفعيل دورها في تعزيز منظومة البحث العلمي من خلال مجموعة من الحوافز النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعزز مكانة هؤلاء الباحثين ومؤسسات ومكانتها المادية والمعنوية ودورها الاجتماعي على النحو الذي يجعل من البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات بيئة جاذبة تستقطب الباحثين وتتوفر فيها ليس فقط شروط بناء منظومة البحث العلمي أساسا فحسب، بل أيضا ازدهارها.

تأصيل وتبيئة الأبحاث العلمية بحيث تصبح شكلا أصيلا من أشكال تحقيق الذات الشخصية و المجتمعية وعملية تسخر في صالح المواطن والوطن والأمة والإنسانية وليس ترفا أو تباهيا أو من أجل الترقية.

**الأهداف**:

تهدف الإستراتيجية المقترحة إلى تحقيق ثلاثة أهداف جوهرية هي : الإنصاف والعدالة في التقييم والبساطة والموازنة فيما بينهما .وذلك على النحو الآتي:

1-تحقيق الإنصاف لجميع التخصصات وتكريس العدالة للخلافات بين مختلف التخصصات.المتنوعة من خلال مراعاة هذه الاختلافات وتعزيز توافق الآراء داخل التخصصات والتعبير عنها بشكل أو آخر عند انجاز التقييم، ويمكن التأكيد هنا على حالتين من حالات الاختلاف بين التخصصات هما:

- اختلاف التخصصات بشأن مدى حاجتها إلى نشاط المجموعة. بعضها فردي للغاية، في حين أن خصصات أخرى تستلزم جهود الفرق الكبيرة والصغيرة على حد سواء. الأمر الذي يجب مراعاته في جهود ال تقييم ، فنظام التقييم الذي يركز في المقام الأول على مستوى الفريق ، قد يجعله أقل ملاءمة في شكلها الحالي لتخصصات أكثر فردية.

-اختلاف التخصصات أيضا فيما يتعلق بقيمة المعايير والمؤشرات. في التخصصات التي تتميز بقدر كبير من المنافسة الدولية، إذ يكون النشر في مجلات ذات التأثير الكبير حاسما، ولكن في التخصصات التي تتصف بالتركيز التقني أو المحلي فان معايير أخرى قد تطبق.

2- البساطة من خلال تبسيط إجراءات التقييم وضع حد لتعدد وتنوع التقييمات ، إلى جانب توضيح قيمة التقييمات المختلفة فيما يتعلق الواحد بالآخر.

3-تهدف الإستراتيجية إلى تبسيط نظام التقييم حيثما أمكن ذلك، وجعله أكثر إنصافا فيما يتعلق باختلاف التخصصات. مع اتخاذ التدابير الضرورية لإيجاد التوازن الصحيح بين الغايتين المذكورتين التبسيط والإنصاف دون إفراط في احدهما أو تفريط بالغاية الأخرى.

**المعايير**:تم التأكيد سابقا على أن التفاوت في تطبيقات نظام ضمان جودة البحوث العلمية يعود إلى حقيقة أن مختلف الأطراف الفاعلة قد تكون لها أهداف مختلفة قدر تعلق بالتقييم .فمن وجهة نظر تخصيص الأموال ، ينطوي التقييم على احتياجات مختلفة وبالتالي يستلزم معايير ومؤشرات مختلفة لمراقبة وتحسين الجودة . ومن ثم فان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه محاولة التوفيق بين هذه التطبيقات المختلفة ضمن نظام واحد ، على النحو الذي توفر فيه نتائج كل التقييمات المختلفة لصانعي ا لقرارات والجهات الأخرى ذات العلاقة بمنظومة البحث العلمي الفهم الكافي لجودة وفاعلية نظام البحث. و أحد الحلول المحتملة لهذا ا لتفاوت – أن يكون لكل حقل إجراءاته الخاصة ومن ثم معايير مختلفة . أو يكون هناك إجراء واحد لجميع الحقول ومن ثم معايير مشتركة. و الإستراتيجية المقترحة مع التوجه الثاني، إذ تم اعتماد أربعة معايير أساسية مشتركة (في شكل عدد محدود من المؤشرات أو المقاييس ) وهي: الجودة، الإنتاجية، ذات الصلة والأهمية. وينبغي وضع مواصفات أكثر دقة لكل من هذه المعايير.

**الوسائل الضرورية** : إشراك أصحاب المصلحة في عملية التقييم في إطار ما يصطلح عليه في الأدبيات "المشاركة المبكرة للمستخدمين "، أي الحاجة إلى إشراك المستخدمين في مرحلة مبكرة من إعداد البحث العلمي. وبوجه أعم ، عندما يتم استخدام البحوث لمعالجة المشاكل الاجتماعية .

التأكيد على القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال حتى تكمل وتتكامل حركة التطور في البلاد العربية وذلك من خلال خلق روابط مع المؤسسات الصناعية وهيئات التمويل المختلفة للدخول في مشاريع بحثية ذات جودة عالية.

الحد من عبء التقييم وتطبيق المعايير والمؤشرات في مختلف التخصصات وذلك من خلال مراعاة أن الداعمين (الممولين) المختلفين لديهم احتياجات مختلفة ؛ و تجنب التداخل بين مؤسسات التقييم المختلفة، والسعي إلى إيجاد أنواع أخرى إضافية من التقييم ، وتوفير بعض المرونة للوحدات والضوابط التي يتم تقييمها بحيث يمكن مراعاتها عند التقييم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض البلدان تستخدم الآن مؤشرات تقديرية في تقييم الأنشطة الأخرى ل لباحث، مثال ذلك الحصول على الجوائز أو عضوية اللجان المهمة ، ومجالس التحرير، وما إلى ذلك.

تعزيز عملية توثيق البيانات والمعلومات الخاصة بمنظومة البحث العلمي وتحقيق المشاركة الفاعلة بين جميع الجهات ذات العلاقة من خلال تصميم وبناء نظم سليمة للمعلومات لمنظومة البحث العلمي على جميع المستويات،

وتكليف اتحاد الجامعات العربية بتبني جهود التنسيق والتكامل بين هذه النظم في إطار توظيف قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**1- مستلزمات تطبيق الإستراتيجية المقترحة:**

- تبسيط إجراءات التقييم بحيث يضم فقط المعلومات ذات الضرورة القصوى. المجموعة الكبيرة من الوثائق التي تقدم إلى لجان التقييم أحيانا تحتوي على قدر كبير من المعلومات التي لا يتم أبدا قراءتها فعليا خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنشورات.
- ينبغي أن يكون هذا النظام المقترح هو الوحيد في التطبيق ، كما ينبغي أن يكون النظام مرنا بما يكفي لخدمة مجموعة متنوعة من الأهداف، وذلك من خلال استيعاب المهام الأخرى ذات الصلة للباحثين ، مثل تدريب طلبة الدكتوراه في مدارس البحوث التي توصي الدراسة بإنشائها على مستوى كل دولة ) ، أو التركيز على الجوانب التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما يجب على الصناديق والهيئات الأخرى التي توفر التمويل المطلوب لدعم البحوث التنسيق بين سياسات التقييمية مع هذا النظام إلى أقصى حد ممكن يجب أن يقترن نظام التقييم الجديد مع مبدأ التمويل /الدعم المشروط لأجل تعزيز جودة البحوث. ومثال على تطبيق هذا المبدأ نجده في طريقة التقييم التي تعتمدها جامعة Nijmegen Radboud University ، إذ يخصص 40 % من نقاط التقييم اعتمادا على القدرة على استعادة المال و يخصص60 % من النقاط اعتمادا على نظام النقاط البحوث، فالبحوث في الفئة الأعلى ستحصل على نقاط أعلى من تلك الموجودة في المرتبة الأقل. هذه النظم اعتمدت في أماكن أخرى، على سبيل المثال(CERES).

**2- تقرير التقييم الذاتي:**

اعتماد تقرير التقويم الذاتي وتحديد عناصر هذا التقرير مع وضع أقصى لطول العناصر المختلفة كما هو موضح في أدناه:

-الهدف من البحث [الحد الأقصى : نصف صفحة].

-توليفة الموضوعات ، [الحد الأقصى: 1 صفحة].

- بيئة البحث ، وطني ودولي ، عدد الباحثين الخارجيين [الحد الأقصى : صفحة 1 ].

- الجودة وتنصب على :

- المنشورات الرئيسية لكل مجموعة /مجموعة فرعية .
- النتائج الأكثر أهمية ذات الصلة بالتخصص لكل مجموعة / مجموعة فرعية.
- عدد البحوث التي تقع ضمن أعلى 10 % من المنشورات ذات الصلة في التخصص.
- أهم الكتب أو فصول من الكتب ذات الصلة.

- **المخرجات وتضم:**

- عدد البحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة.
- عدد الكتب ، وفصول الكتب.
- عدد حملة الدكتوراه وعدد من طلبة الدكتوراه 'قيد الاكمال'.

- القدرة على الحصول على الموارد المالية التنافسية (الوطنية والدولية)

-السمعة الأكاديمية لكل باحث الجوائز ،الدعوات لحضور المؤتمرات الكبرى ، وأنشطة تنظم ي المؤتمر ، عضوية هيئة تحرير، عضوية أكاديميات [الحد الأقصى : صفحة واحدة].

- التثمين بالمعنى الواسع : الصلة الاجتماعية /الثقافية و أو /الآثار التقنية أو ا لاقتصادية [الأقصى:1صفحة].

جدوى هذا المقترح أو البرنامج ، والبنية التحتية والمنهجية المتاحة. [الأقصى: 1الصفحة]

-الرؤية للمستقبل ، بما في ذلك الفرص والتهديدات [الأقصى : 1صفحة ]

**3- مستويات التقييم:**

في إطار الإستراتيجية المقترحة يجب أن يتم التقييم في إطار أربعة مستويات هي:

-**مستوى النظام** : يجب أن توفر الإستراتيجية المقترحة الإجابة عن التساؤلات الآتية وهي:

- هل عملية اختيار مشاريع البحوث تتم بفاعلية ؟ وهل المال المخصص لدعم البحوث يقدم إلى أفضل الباحثين؟.
- هل نظام المسار ال وظيفي منظم بشكل فاعل بحيث يتم إعطاء الباحثين الشباب الواعدين الفرصة الكاملة لتطوير واستكشاف سبل جديدة للبحث؟.
- هل تنظيم الأبحاث في الجامعات ومراكز البحوث الوطنية متناغمة مع البرامج المخطط في جميع التخصصات؟.
- هل نظام الرتب الأكاديمية يتسم بالتحدي بما فيه الكفاية أم أننا بحاجة إلى التخلي عن فكرة أن "المحاضر الجامعي"و " الأستاذ الجامعي " يمكن أن يكوون الموقف النهائي.
- له التسلسل الهرمي لهيكل الوظائف عملي/وظائفي فعليا؟ وما هو دور الباحث في هذا الهيكل.
- هل تحدد الجهات الداعمة للبحث العلمي مطالبها وغاياتها على نحو فاعل؟.

-على مستوى المؤسسة الأكاديمية. تنجز المؤسسات الأكاديمية مهام أكثر من مجرد البحوث العلمية. ومنها التدريس ، وانجاز البحوث و توفير الخدمات للعلم والمجتمع. عليه فان التقييم في إطار الإستراتيجية المقترحة يجب أن يشمل جميع هذه الجوانب ، وكذلك يشمل الطريقة التي تنجز بها المؤسسة مهامها. الأمر الذي يظهر الحاجة إلى تحديد ما إذا كان ينبغي تقييم جميع الجوانب المختلفة معا -- والتي سوف تؤثر على الطريقة التي تنجز بها المؤسسة مهامها (على سبيل المثال ، عضوية اللجنة الخارجية) - أو ما إذا كان ينبغي تنظيم تقييمات منفصلة

لمختلف الجوانب (على سبيل المثال نظام خاص لتقييم البحوث ونظام تقييم آخر لبرامج الدكتوراه ونظام تقييم ثالث لخدمة العلم و المجتمع) على النحو الذي يقد زيد من الشعور بوجود رزمة من التقييمات.

-على مستوى المجموعة البحثية: في حالة المجموعات البحثية، فان السؤال الذي يطرح نفسه والذي يجب توفير الإجابة لها من قبل الإستراتيجية المقترحة هو بالضبط ذا ما :ينبغي أن يقيم- هل المجموعة ككل ، أو منسقي البحوث الفردية؟ هل المجموعة البحثية الجيدة تعني " تشكيلة الباحثين القمة ، "أم تعني مجموعة الباحثين مع منسق جيد وبرنامج فاعل ومثمر؟ ماذا يعني هذا القول بخصوص شكل وهدف التقييم الذاتي من قبل المجموعات؟ وهل من المفيد للتقييم على هذا المستوى أن يكون خارجيا أو ستتحمل إدارة المؤسسة الأكاديمية هذه المسؤولية على وجه التحديد ؟.

على المستوى الفردي . يفترض أن تراعي الإستراتيجية المقترحة ثلاث حالات جوهرية عندما يتم تقييم الباحثين كأفراد وهذه الحالات هي: عند طلب الباحث ا لحصول على الرتبة العلمية، وأثناء الإجراءات الداخلية المنتظمة (مقابلات تقييم الأداء وما إلى ذلك) ، وعندما يتم تقديم الطلبات الخارجية و جميع هذه الحالات تركز على تقييم أداء الباحث في الماضي وأيضا ما يمكن توقعه من الباحث في المستقبل، فضلا عن جوانب أخرى ،على سبيل المثال، الصفات القيادية ، القدرة على العمل مع الآخرين ، والابتكار ، و الفاعلية في الحصول على الدعم (الأموال ) وتوظيف مهارات زملاء العمل على نحو سليم في إطار الفريق أو المجموعة.

**المراجع:**


1- تقرير اليونسكو،2009،ص13.

2- -أبو رمان، أسعد حماد(2000)،البحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس، (جريدة الرأي، (3/5/2000).

3- الطراونة،سليمان(2000)، البحث العلمي وتبيئة العلم والتقانة في الوطن العربي،ورقة مقدمة إلى ندوة البحث العلمي في العالم العربي وآفاق الألفية الثالثة.(جريدة الرأي ، ص40، الأحد، (28/5/2000).

4- العريب، يزيد(1999)، الجامعة الجزائرية؛ البحث العلمي..انتحار بطئ،(جريدة النصر، (5/8/1999).

5- العريب، يزيد(1999)، الجامعة الجزائرية؛ البحث العلمي..انتحار بطئ،(جريدة النصر، (5/8/1999).

6- Godin, Benoit,( 2005 ) Measurement of Science and Technology: 1920 to the Present, London: Routledge.

7- Arnold, Erik, (2004), Evaluating research and innovation policy: a systems world needs systems evaluations. Research Evaluation 13 3-17.

8- Barker, Katherine, (2007)The UK Research Assessment Exercise: the evolution of a national research evaluation system, Research Evaluation 16 (1) March , 3-12.
9- Bornmann, L. (2007). Bias cut. Women, it seems, often get a raw deal in science - so how can discrimination be tackled? Nature, 445(7127), 566.
10- Godin, Benoit,( 2005 ) Measurement of Science and Technology: 1920 to the Present, London: Routledge.
11- Svenska Dagbladet, 1992 (Swedish daily) Sept 4,5 and 10, and Oct 10 and 13.
12- Lock S,( 1992 ) Journalology: evolution of medical journals and some
current problems. J Int Med 232: 199.
13- Michelson, (2006) , Approaches to research and development performance assessment in the US: an analysis of recent evaluation trends. Science and Public Policy 33 , 546-560.
14- Raad voor de Medische Wetenschappen,( 2002) ,The societal impact of
applied health research. Amsterdam: KNAW,. [Council for the Medical Sciences].
15- Wenneras & Wold, (1997) , Nepotism and sexism in peer review,Nature 387 , 341-343.